الا ترى انهم قالوا الفعل المضارع يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم وهذا عدم فان قيل
لم عمل الابتداء الرفع قيل لان المبتدا بواسطة الابتداء اشبه الفاعل من وجهين احدهما انه اول
كما ان الفاعل اول والثاني ان المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه وانما افترق في انه خبر المبتدا
والفاعل قبله وخبر المبتدا بعده وسمي الاول مبتدا فان قيل لم جعل الاول مبتدا والجواب عنه ان
المبتدا من قولك ابتدات الشيء اذا فعلته اولا وذكرته اولا والاسم المبتدا هو الذي لا يعمل فيه ما قبله
فهو لذلك مبتدا وما بعده متعلق به ومسند اليه مخبر به ومحدث عنه والثاني خبر ومسند وحق الاول
ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة مخصصة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون
نكرة وقد يجيان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة ههنا خبرا
قلنا فيه وجهان احدهما ان الغرض من التعظيم الاقرار لا الاخبار ولكن صورته صورة
الاخبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبده انت حر لفظه لفظ الخبر ومعناه
الانشاء فهو لا يحتمل ان يقال صدقت وكذبت والثاني ان من الناس من ينكر الوحدانية والنبوة
فيكون هذا القول مفيدا للسامع ان المتكلم مؤمن وليس كغيره من المنكرين والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع وهو وقوعه موقعا يصلح له الاسم وذلك انك تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب
زيد فوقع الفعل موقع الاسم وهذا مذهب البصريين وقال الفراء العامل فيه خلوه من الناصب
والجوازم وقال الكسائي الرافع حروف المضارعة والاصح قول البصريين فان قيل فانتم ترفعون
خبر كاد ولا يقع موقع الاسم كقولك كاد زيد يضرب ولو قلت كاد زيد ضاربا لم يجز قيل فيه جوابان
احدهما ان خبر كاد وقد جاء في الشعر اسما والثاني ان خبر كاد وان لم يقع اسما فالاصل ان يقع
اسما ولكن منع منه شيء وهو انه يريد دلالة الفعل على القرب من الحال وهذا لا يحصل من اسم الفاعل
ان يكون للحال فائدة فاعلم انه لا عبرة بموضع الاسم الذي يقع الفعل موقعه فان الفعل يقع سواء
كان الاسم الذي ينوب مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا ترى ان قولك مررت برجل يكتب مرفوعا ولو
وقع الاسم موقعه لكان مجرورا الا ان الموجب لرفعه وقوعه موقع الاسم لا موقع موضع الاسم والمعنى

الثالث

الثالث عامل الصفة وهو ان ترفع لكونها صفة الفعل المرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة
للمنصوب والمجرور وهذا معنى ليس بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
واذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار لرجل وكذا الرافع والناصب وبه يحتج للاول
اي لابي الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواد فانه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلفوا حكمهما اي
حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمها بكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة للكلمة
تقول هذا الشيء نكرة فذهب الى الكلمة وكذلك المعرفة وقد يقع المعرفة مصدرا تقول عرفته معرفة
الا انه لا يرى المصدر هنا الا انك تقول زيد معرفة اي معروف واشتقاق النكرة من نكرة الشيء
اذا جهلته وهو ضد المعرفة والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر
وهو مشتق من اضمرت الشيء اذا اسررته وكذلك الضمير في قولك انت وهو لانه لا يعلم المراد به الا بان
يعرف المذكور الظاهر فهو خفي مستور يكشفه الظاهر مثال المضمر نحو انا وانت والكاف
في غلامك بالنصب في المذكر والجر في المؤنث والثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث
من اقسام المعارف ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض واعلم انه لا يراد من قوله الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار كل رجل
خير من كل امراة وكل فرس خير من كل حمار لان كثيرا من النساء خير من كثير من الرجال وكثير
من الحمار خير من كثير من الفرس وانما يراد جميع جنس الرجل خير اذا قوبل بجميع جنس النساء
وان جميع الفرس خير اذا قوبل بجميع جنس الحمار فان ذلك الجميع افضل من هذا الجميع او اللام
للعهد نحو فعل الرجل كذا واعلم ان الالف واللام يكون زايدة كقول الشاعر باعد ام العمرو من
اسيرها ابواب على قصورها فدخول الالف واللام على عمرو ولام التعريف لانه علم واما قولهم
العباس والحارث وفيه ثلثة افعال احدها انها صفات في الاصل دخلت للعهد كقولك جاءني الرجل
العباس والرجل الحارث اي الذي تعرفه بذلك ثم نقلت الى التسمية وفيها الالف واللام فلم يتغير ومنهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1